

## الخبر:

أعلنت المحكمة العليا في البلاد أن المملكة العربية السعودية قد ألغت الجلد كشكل من أشكال العقوبة. وقالت المحكمة العليا يوم السبت 25 نيسان/أبريل 2020 إن "تقدم حقوق الإنسان" هي جزء من الإصلاحات التي روج لها الملك سلمان بن عبد العزيز ونجله الحاكم الفعلي للمملكة ولي العهد محمد بن سلمان. (الجزيرة، 25 نيسان/أبريل 2020)

## التعليق:

إن عقوبة الجلد التي تحكم بها المحاكم في السعودية والتي تمتد أحياناً إلى مئات الجلادات قد أدانتها واستهجنتها جماعات حقوق الإنسان منذ زمن طويل. وقالت المحكمة العليا السعودية إن الإصلاح الأخير يهدف إلى "جعل المملكة تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ضد العقوبة البدنية". في السابق، كان بإمكان المحاكم أن تأمر بجلد المدانين الذين أدينوا بارتكاب جرائم تتراوح بين الزنا والقتل. وقالت المحكمة في بيان اطلعت عليه وكالة فرانس برس يوم السبت إنه سيتعين على القضاة في المستقبل الاختيار بين الغرامات و/أو الأحكام بالسجن أو البدائل التي لا يتم فيها السجن مثل خدمة المجتمع.

لطالما اعتبر العديد من المسلمين في جميع أنحاء العالم السعودية مرجعاً للإسلام. ولكن عندما نرى القوانين المنفذة في هذه الأمة نراها ليست أحكاماً إسلامية بل هي في الواقع قوانين كفر. الحدود هي جزء من الشريعة الإسلامية أمر الله سبحانه وتعالى بتنفيذها على الرغم من كل المعارضة. الله سبحانه وتعالى بصفته خالق البشرية والكون يعرف أفضل طريقة للعيش تناسب الإنسان. بالمقارنة، فإن البشر محدودون وكل قرار يتخذونه أو نظام يضعونه ويعتمدونه سيكون ضعيفاً دائماً بسبب منظورهم المحدود للعالم الذي يعيشون فيه. إن العقل البشري مشوش ومتغير باستمرار بعناصر محيطه ويتأثر بالفروق الدقيقة.

كما أن الحدود لا تشكل سوى جزء من الشريعة الإسلامية تحت نظام العقوبات في الإسلام الذي يتألف من أربعة أنواع - الحدود والجنايات والتعزير والمخالفات. يجب تنفيذ هذا النظام برمته. إلى جانب العقوبات، يشمل نظام الإسلام أيضاً، من بين أمور أخرى، نظام الحكم والنظام الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والسياسي. وكلها يجب أن تنفذ في آن واحد، دون استثناء. من الواضح أن التركيز فقط على تطبيق الحدود هو أمر مضلل كان يفعله السعوديون لعقود لإخفاء تنفيذ الإسلام الكامل. يجب أن يفهم حكام السعودية والمسلمون بشكل عام أن الشريعة يجب أن تطبقها الدولة بشكل شامل. الله سبحانه وتعالى قد وضع التكليف والأمانة على قائد الدولة لتطبيق أحكامه سبحانه

وتعالى برمتها. لذلك، فإن النظام السعودي ملزم بتنفيذ أحكام الله بشكل شامل في كل شبر من الأرض تحت سلطته وعدم إعفاء نفسه من المسؤولية.

عقوبة الجلد من الشريعة الإسلامية. لكن ولي العهد السعودي يرغب في جعل جميع القوانين تتوافق مع قوانين الكفر الدولية (قواعد حقوق الإنسان الدولية) لإرضاء الغرب الكافر الاستعماري، ونذكر المسلمين بأن ما يفعله ولي العهد هو علمنة البلد بطريقة صريحة ومحو أي رمز إسلامي - حتى لو كان مجرد شعارات محضة.

عقوبة الجلد معروفة في الشريعة، وهي ثابتة في القرآن والسنة. أشد الجلد هو جلد الزنا، ثم جلد القذف، ثم جلد شرب الخمر، ثم جلد التعزير. ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾. قال رسول الله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ».

لا يحق لأي مسلم أن يرفض أو يهمل أحكام الله، لأن هذا ليس خطيئة كبيرة فحسب، بل يمكن أن يخرج صاحبها عن ملة الإسلام. نحن نحذر المحكمة العليا السعودية ونظامها القمعي من استبدال أنظمة الكفر الغربي بأحكام الإسلام تحت ذرائع إجراءات الإصلاح التي كانت تهدف إلى جعل المملكة تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ضد العقوبة الجسدية.

يا علماء السعودية أين أنتم الآن؟!

أين أنتم أيها العلماء؟ يا من ينادي باتباع منهج السلف؟ عندما يتعلق الأمر بأخطاء عامة المسلمين، فأنتم تشيرون إلى الأخطاء بعيونكم الثاقبة وتصنفوهم كمنحرفين. أين أنتم الآن؟ ألم تكن أفعال ولي العهد مرئية لكم؟ أم أنكم عميتم الآن عنها؟!!

قال ابن قيم الجوزية: "المتكلم بالباطل شيطان ناطق والساكت عن الحق شيطان أخرس".

ومن ثم فإن من واجب العلماء وجميع المسلمين في هذا البلد العمل من أجل تطبيق جميع أحكام الإسلام - في الحكومة والسياسة والاقتصاد والعقوبات والمعاملات، التي يتم تنفيذها على أرض الواقع من خلال دولة إسلامية هي دولة الخلافة على منهاج النبوة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

حميد بن أحمد